اقتصاديون يدعون إلى تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي وتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنشاء السوق المالية

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد إلى ضرورة تنفيذ إجراءات إصلاحية هيكلية فاعلة لتعزيز كفاءة الجهاز المصري والعمل على توسيع القنوات التمويلية المتاحة لدعم توجهات ومشاريع التنمية الاقتصادية في بلادنا.

وأكدوا على أهمية تنويع المصادر التمويلية وتسهيل وتوسيع فرص الوصول إلى مصادر التمويل لتحفيز الاستثمارات المحلية، وكذا الأجنبية وتشجيع المشاريع والأنشطة الصغيرة والمتوسطة.

وطبقاً لدراسة حديثة أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور فؤاد العفيري، فإن هناك ضرورة للارتقاء بدور البنوك لتقوم بدور فاعل في خدمة التنمية والاستثمار، وكذا ضرورة إنشاء سوق للأوراق المالية، والأهم العمل على توفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنشاء السوق المالية.

وتشير الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي لا يزال يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تؤثر على قدرته وكفاءته، وبالتالي هناك أهمية لتعزيز أدائه بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

وتشدد الدراسة على ضرورة تطوير السوق النقدية للاقتراض في ما بين البنوك من خلال تسهيل زيادة تدفق الأموال واستخدام السيولة داخل النظام المصرفي وتشجيع المصارف على نشر وتبادل المعلومات، الأمر الذي يتولد عنه المزيد من الإفصاح عن البيانات المالية وزيادة الشفافية بين المصارف وتؤكد أهمية تشجيع الاندماج بين المصارف كأحد الأساليب المفيدة لمواجهة التحديات الراهنة.

وترى الدراسة أن التشجيع على الاندماج، خاصةً بين المصارف الصغيرة، سيعمل على تقوية الجهاز المصرفي بشكل عام، بالإضافة إلى أن الاندماج بين البنوك سيعمل على فتح المجال الإقليمي أمامها بشكل أوسع، حيث لا تزال أنشطتها محدودة في هذا الجانب، كما لا تمتلك الكثير من المصارف اليمنية الحجم أو القدرة على العمل في المجال الدولي.

وتوضح الدراسة أن هناك حاجة لتعديل قانون البنوك بما يتواكب مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

وبحسب خبراء اقتصاد فإن هناك أهمية لمراجعة القوانين الخاصة بالبنوك، وذلك بهدف إزالة المعوقات والصعوبات التي تواجه الاستثماري والمستثمرون، بالإضافة إلى أهمية معالجة مشاكل الضمانات التي تتطلبها البنوك المتخصصة لتلبية طلبات تمويل المشروعات الكبيرة، إلى جانب ضرورة وجود سوق للأوراق المالية، كونها تؤدي وظيفة التوسط المالي في الأجلين المتوسط والطويل بين السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية.

ارتفاع انتاج بلادنا من أسماك اللخم إلى ١٠,٣ الف طن

■ ،،كتب/ علي محمد

ارتفع انتاج بلادنا من أسماك «اللخم» إلى ١٠,٣٠٥ أطنان في عام ٢٠٠٩م مقابل ٥,٥٤٤ طناً في عام ٢٠٠٨م وبزيادة تبلغ ٤,٧٦١ طناً.

وأظهرت احصائية صادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء أن قيمة الانتاج ارتفع الى مليارين و ٣٠٢ مليون ريال مقابل ٩٧٧ مليون ريال خلال نفس الفترة.

ومن المتوقع ارتفاع الانتاج خلال الفترة القادمة، خصوصاً في ظل دعم الحكومة للصيادين التقليديين والاجراءات المتخذة لمنع الاصطياد الجائر.

الجدير بالذكر أن انتاج بلادنا من سمك اللخم كان قد بلغ ١٠,٩٢٠ طناً في عام ٢٠٠٧م بقيمة تقرب من ٣ مليارات ريال.

وتعول الحكومة على قطاع الاسماك المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر وتوفير فرص العمل فضلاً عن المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك.

اختتام ورشة الحوار الاجتماعي بصنعاء

■ ،،صنعاء/سبأ

اختتمت أمس بصنعاء ورشة العمل الخاصة بالحوار الاجتماعي نظمها الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن بالتعاون مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب على مدى ثلاثة أيام.

وفي ختام الورشة أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن محمد الجدري أن الاتحاد ينظر إلى المستقبل باتجاه تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والعمال بما يخلق فرص عمل جديدة ويمتص البطالة على اعتبار أن ذلك من أولويات المرحلة القادمة.

وأشار إلى أنه تقع على عاتق النقابيين مسئولية وطنية هامة في مقارعة الفساد والمفسدين والمتآمرين على الوطن من خلال تعزيز المفاوضات الجماعية لتعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعي والتنمية المستدامة.

من جانبه نوه نائب الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب فيصل محمد عبدالله بتفاعل المشاركين في الورشة مع الموضوعات التي تم مناقشتها مؤكدا أن الاهتمام الذي عكسه المشاركون يدفع الاتحاد الدولي لنقابات العمل العرب لإقامة وتنظيم العديد من ورش العمل.

وأشار إلى أن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب سيأخذ مخرجات الورشة بالاعتبار ويعمل على تجسيدها خلال دوراته القادمة.

وكانت الورشة أوصت بضرورة دعم مؤسسات الحوار الاجتماعي وبناء القدرات والمهارات التفاوضية إضافة إلى توسيع دوائر الحوار والمفاوضات على الجوانب التقليدية وإصدار قوانين ولوائح وأنظمة لتسهيل إجراء الحوار وتأسيس منتدى للحوار الاجتماعي والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال الحوار الاجتماعي .

إنتاج الفاكهة ينمو بنسبة «٦,٦٪» خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠م

■ ،،عدن/سبأ

أكدت دراسة بحثية أن متوسط النمو السنوي لإنتاج اليمن من الفاكهه بلغ ٦,٦ ٪ خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٥ – ٢٠١٠م مقارنة بمتوسط النمو المستهدف في الخطة البالغ ٧,٣ ٪٠

وأوضحت الدراسة التي أعدها باحثون من وزارة الزراعة والري وحصلت «سبأ » على نسخة منها، أن إنتاج الفاكهة ارتفع من ٧٦٤ ألفا و٧٩٠ طنا عام ٢٠٠٥م إلى ٩٨٨ ألفا و٦٧٩ طنا عام ٢٠١٠م .

ولفتت الدراسة إلى أن اختلاف المناطق وتباين البيئات الزراعية في اليمن يسمح بزراعة قطاع عريض من المحاصيل البستانية وأن تباين الظروف المناخية والبيئية المتميزة ساعد على زراعة مجموعة محاصيل الفاكهة المتساقطة والأوراق والفاكهة الاستوائية وشبه الاستوائية٠

وأكدت أن الحد من استيراد الفاكهة من الخارج والتسهيلات المقدمة من الحكومة للمستثمرين والدور الكبير الذي لعبته المشاريع التنموية من خلال مكوناتها الزراعية في المناطق المختلفة حقق قوة دفع لتطوير الانتاج من محاصيل الفاكهة وبالذات الموز والمانجو والحمضيات باستخدام التقنيات الإنتاجية الحديثة والري الحديث والتوسع في مساحات جديدة وتأمين شتلات الفاكهة للأنواع والاصناف الموصى بها من قبل البحوث الخالية من الأمراض والمطابقة للصفات الوراثية المطلوبة كما ونوعا لزراعة المناطق ٠

واشارت الدراسة إلى أن تقديرات الاستزراع المتوقعة لهذه الشتول عند المزارعين على مستوى الجمهورية بلغت أكثر من ٧٠٠ ألف شتلة سنويا من الفاكهة المتساقطة الأوراق والفاكهة الاستوائية بالاشتراك مع القطاع الخاص الذي يقوم بإكثار هذه الشتلات في مزارعه الخاصة٠

وأفادت الدراسة بأن قطاع الفاكهة قد تطور في اليمن حيث بلغ رأس ماله ٣٨ مليون شجرة مزروعة وأن المانجو وصلت زراعته إلى مليونين و١٧ ألف شجرة تحتوي على أكثر من ٢٠ صنفا من أجود الاصناف العالمية وتركزت في محافظات الحديدة، حجة، المحويت، لحج، أبين، ومارب.. فيما قدرت شجرة النخيل بنحو ٤ ملايين شجرة تنتشر على طول الشريط الساحلي والمناطق المتوسطة الارتفاع وبالذات في محافظتي حضرموت والجوف ٠

وخلصت الدراسة إلى انه بالرغم من الوفرة في الإنتاج في نوعية المنتج إلا أنها لم ترتق بصفة عامة إلى نفس الزيادة في الإنتاج حيث والمنافسة بدأت بشكل كبير بين المنتج المحلي والمستورد.. داعية إلى التوازن المعقول بين الوفرة والجودة من خلال التحكم في إدخال الشتلات السلمية والمناسبة لظروف اليمن بالإضافة إلى تحسين البيئة التسويقية لها٠

بيع أذون خزانة بقيمة (٣١,٨٧) مليار ريال

■ «الثورة»/خاص

تم في مقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٦٦٨) للآجال (٩١) يوماً، (١٨٢) يوماً، (٣٦٤) يوماً، وكانت القيمة الإجمالية للمزاد التنافسي للآجال الثلاثة مبلغ (٣١,٧٨) مليار ريال.

وقد تم استيعاب قيمة المزاد المذكور وبلغت نسبة العائد المرجح للآجال الثلاثة (٢٢,٩٧٪)، (٢٢,٩٥٪)، (٢٢,٩٨٪) على التوالي، وسوف يتم فتح المظاريف للطلبات غير التنافسية غداً السبت.

بدء المسح الميداني لمشاريع مياه الريف بالحديدة

■ ،، الثورة/الحديدة/علي سالم

بدأت أمس بالحديدة أعمال المسح الميداني لمشاريع مياه الريف التي تنفذها الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ومنظمة اليونيسف.

وأوضح المهندس عبد الغني الغزالي مدير فرع الهيئة بالحديدة أن أعمال المسح التي تستمر ٢٥يوما وتنفذها كوادر مدربة تستهدف كافة مشاريع المياه القائمة في المناطق الريفية بمديريات المحافظة والتي يزيد عددها عن ٢٥٠ مشروعا .

مشيرا إلى أن أعمال المسح التي تنفذ باستخدام أنظمة تحديد المواقع الجغرافية والبرامج الالكترونية في تخزين وتوثيق المعلومات بالتزامن مع بقية محافظات الجمهورية تشكل قاعدة بيانات ضرورية وهامة لمعرفة نسب تغطية خدمات المياه في المناطق الريفية ومساعدة متخذي القرار على تنفيذ المشاريع المستقبلية بكفاءة.

على نفس الصعيد اختتمت اليوم بالحديدة الدورة التدريبية الخاصة بإدارة وتشغيل وصيانة مشاريع المياه التي نفذتها الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بمشاركة ٢٨ متدربا من إدارات مشاريع المياه في ٩ من مديريات محافظة الحديدة.

وقد تلقى المشاركون في الدورة التي بدأت مطلع الأسبوع الجاري سلسلة من المحاضرات والتدريبات التطبيقية والنظرية في مجالات صيانة وتشغيل وإدارة مشاريع مياه المناطق الريفية وإشراك المجتمعات المحلية والمستفيدين من المشاريع بما يضمن ديمومة أنشطتها في خدمة المواطنين والسكان.

تأهيل ١٥ فنياً ومهندساً بمصفاة عدن

■ ،،عدن/سبأ

اختتمت أمس بمصفاة عدن لتكرير النفط دورة تدريبية في مجال صيانة الكهرباء بمشاركة ١٥ فنيا ومهندسا من العاملين في دوائر وأقسام الكهرباء التابعة للمصفاة.

تلقى المشاركون في الدورة على مدى أسبوع محاضرات علمية وتطبيقات عملية حول طرق وأساليب التعامل مع الأعطاب والصيانة المبكرة لها وتفادي توسع الاعطاب المسببة في تأخير الأنشطة العملية بالإضافة إلى التعرف على الأسباب الفنية للاختلالات وسرعة اصلاحها على وجه السرعة مع مراعاة الجانب المهني للسلامة المهنية للعاملين.

وفي اختتام الدورة حث نائب مدير عام مركز التدريب والتأهيل بمصفاة عدن المهندس فهد العراسي المشاركين على الاستفادة من المعارف العلمية التي تلقوها في الدورة وتطبيقها في الواقع العملي بما يساعد في تحسين الأنشطة العملية اليومية وتحفيز المبرزين منهم.

بتكلفة ٣,٨ مليار ريال

محافظ صعدة يتفقد العمل بمشروع طريق تلمص عين

■ ،صعدة/سبأ

تفقد محافظ صعده طه عبدالله هاجر أمس، سير تنفيذ سفلتة مشروع طريق تلمص عين بطول ستين كيلو متراً، بتكلفة إجمالية ثلاثة مليارات وثمانمائة مليون ريال.

واستمع المحافظ من مدير فرع المؤسسة العامة للطرق والجسور المهندس صالح ردمان إلى شرح حول نسبة الإنجاز في المشروع، حيث بلغت ٤٥٪.. منوهاً بأهمية المشروع في ربط المديريات الغربية فيما بينها وبين عاصمة المحافظة.

وأشاد المحافظ بجهود فرع المؤسسة في الإسراع بتنفيذ المشروع وحثهم على مضاعفة الجهود لإنجازه في الوقت المحدد وبالمواصفات الهندسية المطلوبة.. مؤكداً استعداد قيادة المحافظة تقديم كافة التسهيلات لإنجاح المشروع. رافق المحافظ مدير عام مكتب المالية محمد المقداد.

دراسة تدعو إلى ربط استراتيجية الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة للموظفين الحكوميين بالسلوك الوظيفي

■ ،،كتب /أحمد الطيار

حثت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة على ربط استراتيجية الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة من الحكومة للموظفين بالسلوك الوظيفي وتوجيه ذلك السلوك بالاتجاه المرغوب فيه وبما يعزز السلوك الأخلاقي مع ضرورة التوعية بقوانين ولوائح الوظيفة العامة وصياغة برامج تدريبية وعملية مستمرة واعتبار ذلك جزاء من متطلبات وكفاءة وجدارة الفرد في الاستمرار بشغل الوظيفة.

وشددت الدراسة التي أعدها الدكتور سنان غالب المرهضي أستاذ الإدارة بكلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء على ضرورة تفعيل الرقابة والمحاسبة على سوء استخدام الممتلكات العامة مع ضرورة إعادة النظر بإجراءات الترقية والتعريف بها في أوساط الموظفين وجعلها أكثر موضوعية وبما يحقق نوعا من العدالة والشفافية.

مؤكدة على اهمية وضع وصياغة استراتيجيات أجور ومرتبات أكثر مرونة وإمكانية تكييفها والبيئة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تقسم المرتبات والأجور إلى جزءين احدهما يغطي الحد الأدنى من احتياجات الموظف ،والآخر يتم ربطه بمدى التزام الموظف عمليا وسلوكيا أثناء أداء واجباته الوظيفية مع التأكيد ضرورة إدراك أهمية التمييز بين المنظمات العامة في المرتبات والأجور والسلوك الأخلاقي الواجب الالتزام به وفقا لطبيعة النشاط.

لافتة إلى أهمية جعل السلوك الأخلاقي احد المعايير الأساسية في المفاضلة بين القادة الإداريين وتقييم فاعلية أدائهم على أساس سلوكهم الأخلاقي ورضا المرؤوسين عنهم.

مؤكدة على ضرورة تضمين معايير وتقييم ومكافأة وترقية الموظف بعدالة وحيادية تعامله مع طالبي الخدمة من المواطنين.

كاشفه عن أن شاغلي الوظيفة العامة في الهيئات والمصالح العامة في بلادنا لا يتمتعون بأخلاقيات الوظيفة العامة اثناء أدائهم الوظيفي وانهم يستخدمون الممتلكات العامة لأغراض شخصية ولغير ما خصصت له.

وقالت الدراسة التي حملت عنوان "اثر نظام الحوافز في أخلاقيات الوظيفة العامة" دراسة ميدانية على عينة من الموظفين في المنظمات العامة إن من أسباب عدم الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة هو عدم إدراك عواقب السلوك غير الأخلاقي ،ومعرفة أن هناك معايير سلوكية ملزمة على شاغل الوظيفة العامة.

واستنتجت الدراسة أن المجاملات والمحسوبية والولاءات الضيقة وتعقيد إجراءات الترقية تؤدي إلى انخفاض الرضا عن الترقية لدى أفراد العينة.

وأثبتت أن إستراتيجية الأجور والمرتبات المطبقة منذ مايو ٢٠٠٧م في القطاع العام غير فاعلة ولم تحقق الأهداف المخطط لها والتي تكمن في تحسين الوضع المعيشي والرضا والإنتاجية والأداء لدى شاغلي الوظيفة العامة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والتضخم.

وأوضحت عدم ظهور فروقات معنوية أخلاقية في أوساط أفراد عينة الدراسة في المنظمات العامة مما يعني عدم تمييز استراتيجيات الأجور والمرتبات وأخلاقيات الوظيفة العامة بين منظمات القطاع العام.

كاشفة عن أن القادة الإداريين يؤثرون جوهريا في سلوك مرؤوسيهم الأخلاقي ويشكلون نماذج سلوكية يقتدى بها ،فيما تنخفض بعد العدالة بمعدل ٤٠٪ عن المستوى العالمي وهذا يتعارض وضرورة الحيادية والشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين من خلال الوظيفة العامة.

في ختام الورشة الخاصة بإدراج قضايا المرأة في الخطط التنموية بالمحافظات

المشاركون يؤكدون ضرورة إيجاد قاعدة بيانات للوحدات الإدارية ترتكز على النوع الاجتماعي

■ ،،الثورة/زكريا حسان

اختتمت أمس بصنعاء ورشة العمل الخاصة بإدراج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط التنموية بالمحافظات التي نظمها قطاع تنمية المرأة بوزارة الإدارة المحلية بمساندة برنامج دعم الحكم المحلي،

وشارك فيها ٣٠ مشاركاً من ١١ محافظة يمثلون وزارتي الإدارة المحلية والتخطيط ومدراء تنمية المرأة وممثلي اللجنة الوطنية بالمحافظات.

وفي ختام الورشة أكد المشاركون أهمية إشراك المرأة في المجالس المحلية ودعم قدراتها في مجال إعداد الخطط والموازنات وإدراج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط التنموية للمحافظات بالإضافة إشراك ممثلين للمرأة في لجان إعداد الخطط والموازنات، وطالب المشاركون بزيادة الاعتمادات المالية لإنجاح الجهود الهادفة مساندة المرأة في عملية التنمية سواء عن طريق زيادة الاعتمادات المالية لخطط التنمية المرتكزة على النوع الاجتماعي أو عن طريق دعم إدارات تنمية المرأة بالمحافظات للقيام بدورها على النحو المنشود وضرورة إيجاد قاعدة بيانات للوحدات الإدارية ترتكز على النوع الاجتماعي.

تنفيذ ٧٠٪ من أعمال المسح الصناعي بمحافظة عمران

■ ،،عمران/ الثورة/ فهد الأرحبي

قال مدير مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عمران أحمد الطاهش أن فرق المسح الميداني بمحافظة عمران قد تمكنت من مسح ١٣٠٠ منشأة مختلفة وبواقع ٧٠٪ من أعمال المسح الصناعي الذي يستهدف المنشآت الصناعية والبالغة نحو١٨٠٠ منشأة صناعية مختلفة بمديريات محافظة عمران العشرين.

وأشار الطاهش مساعد مشرف المسح الصناعي بالمحافظة أن المسح يهدف إلى استخراج كافة البيانات للمنشآت الصناعية وتوفيرها كقاعدة بيانات ونوعيتها والمشاريع لاستخدامها في المستقبل بالإضافة إلى حصر المنشآت الصناعية من حيث الحجم والنوع وتوزيعها الجغرافي على مستوى مديريات محافظة عمران العشرين ليتكون من خلالها الخارطة الصناعية.

وقال أن خمس فرق ميدانية مكونة من ١٧ باحثاً بالإضافة إلى ٥ رؤساء فرق بدأت نزولها الميداني إلى ٢٠ مديرية بمحافظة عمران منذ ٢٠١٠/١١/٥م وتستمر على مدى شهر كامل قد بدأت استيفاء كافة المعلومات من واقع التعداد السكاني للعام ٢٠٠٤م ووضعها في سجلات التحديث لاستكمال البيانات.

مؤكداً أن عملية المسح الصناعي التي تنفذها الفرق كشفت عن معلومات وأرقام مهمة في إقامة صناعة متقدمة ومتطورة كانت مغمورة في المحافظة حيث كشفت فرق المسح عن وجود مصنع لصب الحديد وأنابيب الآبار بالإضافة إلى وجود مصنع لإنتاج السياجات والتي تستخدم للحدائق وغيرها.

معتبراً أن تحليل الطاقات الإنتاجية وتعميمها من خلال إدخال البيانات والتعرف على كيفية تغذية القطاع الصناعي من الخامات الأولية وتحديد احتياج القطاع يؤدي إلى تكوين خارطة صناعية في المحافظة.

إلى ذلك تفقد وفد من مجلس النواب أمس سير العمل في المختبر والغرف المركزية وآلية سير العمل في الخطين الإنتاجيين لمصنع اسمنت عمران.

واستمعت اللجنة البرلمانية برئاسة محمد الخادم الوجيه رئيس لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب من مدير عام المصنع خالد حسين المقدمي إلى شرح عن الخطط الإنتاجية والتوسعية التي شهدها المصنع والمكونات الأولية والأساسية من الحجر الجيري والتربة الطينية كمواد محلية يتكون منها الاسمنت.

وفي الاجتماع ناقشت اللجنة التطورات التي شهدها مصنع اسمنت عمران من حيث إنشاء خط إنتاجي جديد بتمويل ذاتي ليرفع إنتاج المصنع إلى مليون وخمسمائة ألف طن من الاسمنت في العام بالإضافة إلى الملحقات الأخرى كمحطة الكهرباء والمحاجر والصيانة ومحطة التغليف فضلا عن مواكبة المصنع للتغيرات من حيث الحفاظ على البيئة وفق آليات صديقة لها وكيفية توزيع وتسويق الاسمنت إلى السوق وتغطيته لهذه السلعة.

وأشادت اللجنة بالتطورات والأداء الجيد للمصنع في تشغيله للآلاف من الأيادي العاملة بصورة مباشرة وغير مباشرة وتشغيل المصنع وصيانته من قبل كوادر ماهرة محلية ١٠٠٪ يتم تدريبها عبر معهد مجهز بكافة الوسائل معهد التدريب والتأهيل التابع للمصنع.